

Distr.: General
22 June 2016
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٦

٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٥ - ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦

البند ١٥ من جدول الأعمال

التعاون الإقليمي

التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين
المتصلة بهما

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٨٢٣ (د-١٧) وقرار المجلس ١٨١٧ (د-٥٥). وهو مركّب من جزئين، يقدم أولهما منظورات إقليمية بشأن جانبين من جوانب الخطة العالمية الراهنة، أي الجهود الإقليمية المبذولة لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومتابعتها واستعراضها، والدعم الإقليمي لتعزيز وسائل التنفيذ. ويتناول الجزء الثاني ما حدث من تطورات في نخبة من مجالات التعاون على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي، بما في ذلك مسائل إضافية في مجال السياسات العامة جرى تناولها أثناء الدورات الوزارية للجان الإقليمية؛ والجهود المبذولة لتعزيز التناسق على الصعيد الإقليمي، بسبل منها قيام اللجان الإقليمية بدعوة آليات التنسيق الإقليمية إلى الاجتماع، وفقاً للتكليف الصادر عن المجلس؛ والتعاون مع المنظمات الإقليمية غير التابعة للأمم المتحدة على تعزيز التنمية، وتعزيز التعاون بين اللجان الإقليمية.



الرجاء إعادة استعمال الورق

200716 140716 16-10441 (A)



أولاً - المنظورات الإقليمية بشأن الخطة العالمية

ألف - دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومتابعتها واستعراضها: الجهود والمنظورات الإقليمية

١ - باعتماد الدول الأعضاء خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، تحول مناط الاهتمام إلى التنفيذ على الصعيدين الوطني والإقليمي. ولهذه الغاية، قامت اللجان الإقليمية بتوسيع وتكثيف جهودها لدعم دولها الأعضاء بالترويج لقيام تكامل متوازن بين ركائز التنمية المستدامة الثلاث ألا وهي: تقديم المشورة في مجال السياسات العامة والمساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء من أجل تحقيق التكامل لأهداف التنمية المستدامة وتنفيذها؛ وإتاحة منبر للحوار السياسي، وتبادل الخبرات والتعلم من الأقران داخل الإقليم ومع سائر الأقاليم؛ وتعزيز العمل التحليلي والإحصائي.

٢ - وفي ذلك السياق قامت اللجان الإقليمية، سعياً إلى تركيز جهودها، بتحديد عدد من المجالات المتبقية، وفقاً لولاياتها وقدرت ما هو متوافر من الأصول والخبرة. وقامت، في إطار تلك المجالات، بترسيخ شراكاتها وتعميقها وتوسيعها دعماً للتنفيذ على الصعيد الوطني. ويشمل ذلك توقيع بيان تعاون مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على العمل على نحو أوثق مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بشأن أمور منها تكامل أهداف وإحصاءات التنمية المستدامة؛ وإقامة شراكات مع الوكالات المتخصصة من أجل التحليل والاستعراضات وتنمية القدرات على صعيد القطاعات؛ والاستناد إلى الشراكات الاستراتيجية السابقة لاستعراضات الأهداف الإنمائية للألفية لإعداد وتدشين الاستعراضات الإقليمية الأولى لأهداف التنمية المستدامة، مع جهات منها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومؤسسات ووكالات الأمم المتحدة.

٣ - ويقدم هذا الفرع من التقرير معلومات عن مناط اهتمام اللجان الإقليمية وإسهاماتها في نخبة من المجالات لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ومتابعتها واستعراضها.

دمج أهداف التنمية المستدامة في خطط التنمية والأطر المالية الوطنية

٤ - إن اللجان الإقليمية، مستندة إلى جهودها المبذولة لدعم قيام الدول بصياغة واعتماد خطة عام ٢٠٣٠، بسبل منها عقد مشاورات إقليمية بشأن الأهداف الإنمائية وتمويل التنمية، عملت فور اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ على التوعية في أقاليمها بالحاجة إلى اتباع نهج متكامل لتنفيذها ومتابعتها. وأقيمت شراكات مع جهات منها أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بغية

تيسير تعميم خطة عام ٢٠٣٠ وإدماج أهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجيات والسياسات والأطر المالية والبرامج الوطنية.

٥ - وقامت اللجان الإقليمية، مستعينة بقدراتها المعيارية والتنظيمية، باستنفار الأطراف المعنية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي ودون الإقليمي باتخاذ أطر إنمائية محلية لتنفيذ الأهداف ومتابعتها واستعراضها.

٦ - وشاركت اللجان الإقليمية في العديد من المبادرات الرامية إلى تعزيز القدرات المحلية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتشمل هذه المبادرات إعداد مشاريع خاصة بالبحوث التطبيقية، وإجراء ونشر دراسات مواضيعية وتوفير التعاون التقني والخدمات الاستشارية لتعميم الأهداف، وعقد حوارات لتبادل المعارف. وهي تعزز بذلك خبرتها المتعددة الاختصاصات وقدرتها وتوضح إمكانية تناقل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة لدى البلدان فيما بين القطاعات.

٧ - وتقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا حالياً باستعراض موسّع لدراسة مدى توافم الاستراتيجيات والسياسات والمؤسسات الوطنية مع الأهداف. وسوف يُمكّن هذا الاستعراض اللجنة من تقديم تحليلات ومبررات للتعجيل بتنفيذ الأهداف من خلال التعاون على نحو أفضل على الصعيد الإقليمي. كما عملت اللجنة على التوفيق بين التوصيات المتعلقة بالتنمية وبين تنفيذ الأهداف، وبخاصة التزامها بمتابعة واستعراض التوصيات المتعلقة بخطط التنمية الوطنية والمبادئ التوجيهية المعدّة في إطار الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين. وتحقيقاً لآساق ما تبذله اللجنة من جهود، قامت بإنشاء وحدة مخصصة للأهداف مهمتها تنسيق الجهود المبذولة في المجالات المتعددة والتعاون مع الأطراف المعنية والشركاء. علماً بأن الشراكات تستهدف تيسير دمج الأهداف في عمليات التنفيذ والمتابعة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٨ - وفي إطار إسهام اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في التوعية بالحاجة إلى خطة إنمائية مركّزة على المجتمعات المحلية ومراعية لسلامة الكوكب، وسعيّاً منها إلى تعزيز اتخاذ نهج متكامل للتنفيذ، قامت اللجنة بتدشين دراسة بعنوان ”الموازنة بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: من التكامل إلى التنفيذ“. وتورد الدراسة إطاراً مفاهيمياً، وتحولات معيارية في المواقف ذات الصلة بالسياسات العامة، والاستراتيجيات وخيارات السياسة العامة. كما أوردت منظورات تتعلق بالأطر المؤسسية لدعم تكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة واقترحت خيارات محددة لتحقيق استجابة متناسقة على الصعيد الإقليمي. وتعكف اللجنة حالياً على إنشاء مرفق موارد إقليمي استكمالاً لعمل مكاتبها دون الإقليمية في

مساعدة البلدان على ادماج الأهداف في الأطر الوطنية للتخطيط والميزنة، وإيجاد والتقاط نُهج مبتكرة بشأن كيفية تنفيذ الأهداف من خلال شراكات بين القطاعات وبين أطراف معنية متعددة.

٩ - وتعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا جنباً إلى جنب مع الاتحاد الأفريقي على التوفيق بين الأهداف الإنمائية وما تصبوا إليه خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وتعمل اللجنة على تبصير الدول الأعضاء بالحاجة إلى اتخاذ نهج متكامل لتنفيذ ومتابعة كل من خطة عام ٢٠٦٣ والأهداف، وهي تعمل حالياً على تعزيز إدماج خطة عام ٢٠٦٣ والأهداف في الخطط الوطنية، وإعداد مجموعة متكاملة من المؤشرات لرصد ومتابعة تنفيذ الأهداف، وترشيد آليات التنفيذ والتبليغ، واتخاذ نهج تحليلي لدعوة مراكز الفكر وخبراء السياسة العامة والمسؤولين الحكوميين إلى الاجتماع من أجل إعداد مشاريع لبناء القدرات والتنفيذ.

١٠ - وقد قامت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مؤخراً بتدشين مستودع رقمي لتخزين البيانات ونشرها، يمكن أن توجد فيه مجموعة شاملة من الخطط والبرامج الوطنية ودون الوطنية والقطاعية للتنمية من المنطقة. ويعمل المستودع الرقمي بوصفه منبراً فعالاً للأطراف الفاعلة الإقليمية للوصول إلى البيانات وتحديد أفضل الممارسات، والخبرات، والنُهج المتعلقة بتنفيذ الأهداف.

المنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة: منتديات للقيام على الصعيد الإقليمي بالمتابعة والاستعراض، وتعزيز اتساق السياسات العامة، ومواءمتها، والتعلم من الأقران، وربط ما هو وطني بما هو عالمي

١١ - بناءً على الولاية التي أسندتها الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٢٩٠ إلى اللجان الإقليمية للإسهام في عمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، بسبل منها عقد اجتماعات إقليمية، أنشأت اللجان منتديات إقليمية معنية بالتنمية المستدامة. وبنهاية أيار/مايو ٢٠١٦، تم حجز ثالث الأشكال المعدلة للمنتديات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والمنطقة العربية: في بانكوك (من ٣ إلى ٥ نيسان/أبريل) وفي عمّان (في يومي ٢٩ و ٣٠ أيار/مايو). وعقدت الدورة الثانية لمنتدى أفريقيا المعني بالتنمية المستدامة في القاهرة في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو. وعقدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا منتداها الأول في جنيف في ١٠ أيار/مايو كجزء خاص غير رسمي لاجتماع اللجنة التنفيذية. وفي الدورة السادسة والثلاثين للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، المعقودة في المكسيك من ٢٣ إلى ٢٧ أيار/مايو، أنشأت اللجنة منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة.

١٢ - وتجتمع المنتديات الإقليمية الدول الأعضاء مع سائر الأطراف المعنية، بما فيها المنظمات الشريكة الإقليمية ودون الإقليمية، والمجتمع المدني، لمتابعة واستعراض تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، كل في منطقته. وبناءً على الخبرات الوطنية في مجالات التنفيذ والمتابعة والاستعراض، تعزز المنتديات التعلم من الأقران وتلاقح الممارسات والنُهُج الجيدة، وخاصة النُهُج المتكاملة والمتعددة القطاعات. كما أنها تعزز المواءمة بين خطة عام ٢٠٣٠ والرؤى والخطط الإقليمية ودون الإقليمية، مما يؤدي بالتالي إلى تعزيز اتساق السياسات والوصول إلى المستوى الأمثل بالجهود والموارد، مع القيام في الوقت نفسه بمعالجة الأولويات والتصدي للتحديات الإقليمية النوعية. كما أنها تتيح رابطاً مؤسسياً جيد التنسيق مع آلية المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لاستنادها إلى ما لدى اللجان الإقليمية من قدرات تنظيمية وتحليلية وما لها من شراكات. كما أن عمل المنتديات سوف يستفيد من التقييمات الإقليمية لما تحزره اللجان وشركاؤها في المناطق من تقدم فيما قررته من أهداف.

١٣ - وفي الدورة الثالثة لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالتنمية المستدامة، المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠١٦، تقرر أن يواصل المنتدى، مع استرشاده فيما سيكون عليه شكله ووظيفته في المستقبل، بما يتخذه المنتدى السياسي الرفيع المستوى من قرارات، الانعقاد سنوياً بوصفه منتدى حكومياً دولياً جامعاً ممهداً للمنتدى السياسي الرفيع المستوى. وسوف تكون الدورات المقبلة للمنتدى بمثابة منبر من أجل: (أ) دعم البلدان في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بسبل منها تنمية القدرات، ولا سيما في البلدان ذات الاحتياجات الخاصة؛ (ب) تقديم منظور إقليمي بشأن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بتحديد الاتجاهات الإقليمية وتعزيز وتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة؛ (ج) دعم استعراض ورصد التقدم المحرز والمتابعة على الصعيد الإقليمي. وقد لاحظ المنتدى أنه على حين أن بلدان آسيا والمحيط الهادئ تتحرك سريعاً نحو تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، فإن الأمر يستلزم الكثير من العمل لتحقيق التحول اللازم. ولا بد من استغلال الاتجاهات الإقليمية الكبرى لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، والتي تتمثل في: التوسع الحضري، والتكامل الاقتصادي والتجاري، وارتفاع مستويات الدخل، وتغيّر أنماط الإنتاج والاستهلاك، وإنشاء بنية أساسية عابرة للحدود. ويمكن للمنابر دون الإقليمية المعنية أن تعمل بوصفها منتديات للمتابعة والاستعراض على الصعيد دون الإقليمي فيما يتعلق بكل من التقدم المحرز نحو إنجاز الأهداف والمجالات التي هي بحاجة إلى اهتمام خاص.

١٤ - وقد قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بتنظيم المنتدى العربي المعني بالتنمية المستدامة في الأردن في أيار/مايو ٢٠١٦، بالتعاون مع المنظمات الأعضاء في آلية التنسيق الإقليمية، بما فيها جامعة الدول العربية. وكان مناه اهتمام المنتدى وأهدافه العمل على تهيئة فهم أفضل وأعمق لخطة عام ٢٠٣٠، والانتقال من مرحلة الالتزام إلى مرحلة العمل على الصعيد الوطني، وتحقيق الأهداف عن طريق التصديّ للتحديات والأولويات الإقليمية والتحرك قُدماً دون السماح بتخلف أحد عن الركب. وبناءً على النتائج التي أسفرت عنها الدورتان الأوليان للمنتدى، عرضت الدورة الثالثة أمثلة ناجحة للتكامل على الصعيد الوطني، وأوردت عروضاً لدول أعضاء وضعت تشريعات وسياسات وخططاً جديدة لإنجاز خطة عام ٢٠٣٠.

١٥ - واحتتم المنتدى الإقليمي الأفريقي المعني بالتنمية المستدامة أعماله في ١٩ أيار/مايو في القاهرة باعتماد مجموعة من الرسائل الرئيسية المتعلقة بالتنفيذ الفعّال لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ ورصدهما ومتابعتهما. وكان موضوع المنتدى هو "كفالة التنفيذ والمتابعة الشاملين والمتكاملين لخطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣". وقد جمعت الرسائل الرئيسية في خمسة مجالات ويتوقع منها أن تدعم جهود التنفيذ على الصعيد الوطني، وأن يُسترشد بها في النقاش العالمي في هذا الصدد. وتشمل هذه المجالات: الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة؛ والتحوّل الشامل نحو التنمية المستدامة؛ وإطار النتائج المتكامل والتنفيذ المتكامل، بما في ذلك وسائل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣؛ والمتابعة والاستعراض المتكاملين لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني؛ وخريطة طريق للمزايا الديمغرافية لعام ٢٠١٧. وعقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مشاورات مع مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن الطرائق الواجب اتخاذها لاستعراض وإقرار التقرير الجديد بشأن أهداف التنمية المستدامة لأفريقيا. علماً بأن عملية الاستعراض هذه سوف تتم أساساً من خلال المنتدى الإقليمي.

١٦ - وعقدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا منتداهما الإقليمي الأول المعني بالتنمية المستدامة في نيسان/أبريل ٢٠١٦، في أعقاب عملية تشاورية مع الدول الأعضاء، وكيانات الأمم المتحدة الإقليمية، وسائر المنظمات الدولية والإقليمية، والمجتمع المدني، لتحديد أفضل طريقة لمتابعة الأهداف واستعراضها على الصعيد الإقليمي. ويُنتظر أن تقيم اللجنة الاقتصادية لأوروبا "منصة تثبيت حاسوبية" للمتابعة والاستعراض على الصعيد الإقليمي، بالربط بين عمليات رسم السياسات على مختلف المستويات. ولا تزال التفاصيل المتعلقة بتلك المنصة قيد المناقشة وبانتظار قرارات يتخذها المنتدى السياسي الرفيع المستوى على الصعيد العالمي. وقد

قررت الدول الأعضاء الأخذ بشكل خاص للمنتدى الإقليمي لعام ٢٠١٦، وتمثل هذا الشكل في عقد دورة غير رسمية مطوّلة للجنة التنفيذية. وكانت المواضيع الرئيسية للمناقشة في الدورة هي الخطط الإقليمية والخطوات الأولية لتنفيذ متابعة الأهداف واستعراضها، وذلك بناءً على نتائج المسح الإقليمي المتعلق بالأهداف. علماً بأن النتائج التي سوف تسفر عنها الدورة سوف تساعد في إعداد المدخلات الإقليمية التي ستقدّم إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام ٢٠١٦.

١٧ - وقد أنشئ منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة كآلية إقليمية متكاملة لمتابعة واستعراض تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك الأهداف والغايات ووسائل تنفيذ الخطة، وخطة عمل أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. علماً بأن نتائج المنتدى سوف تسهم أيضاً في متابعة واستعراض تلك الخطط على الصعيد العالمي، بما في ذلك في المنتدى السياسي الرفيع المستوى وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية. وسوف يستند المنتدى الإقليمي إلى ما قامت به اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وهيئاتها الفرعية من أعمال متعلقة بهذه الخطط.

تعزيز قدرات الدول في مجالي البيانات والإحصاءات

١٨ - باعتماد خطة عام ٢٠٣٠، تحتاج كل المناطق إلى بيانات وإحصاءات جديدة أفضل وأشمل. ومع أن قدرة النظم الإحصائية الوطنية قد تحسّنت على مدار العقد الماضي في معظم المناطق، فإن هناك تفاوتات ضخمة بين المناطق وداخلها، ولا تزال توجد فجوات كبيرة في قدرة البلدان النامية على وضع مؤشرات للأهداف. ثم إن الفجوات المتعلقة بشمول البيانات ونوعيتها لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف، تعكس قصور النظم الإحصائية الوطنية التي تشمل عوامل مؤسسية وأخرى متعلقة بالموارد، ونطاق البرامج الإحصائية الوطنية التي لا تستوعب اتساع المسائل المتعلقة بالتنمية المشمولة في الأهداف. علماً بأن المجالات التي هي بحاجة إلى تحسين تشمل: المعايير الإحصائية الدولية أو المبادئ التوجيهية التي يمكن أن تستوعب عدداً كبيراً من المسائل، والبيانات الإدارية، ونظم التسجيل المدني وبرامج المسح الإحصائي، ومعدل السرعة التي يمكن بها إتاحة الإحصاءات الراهنة لخدمة اتخاذ القرار.

١٩ - وقد صاحبت اللجان الإقليمية الدول الأعضاء في مناقشاتها لإطار المؤشرات العالمي لخطة عام ٢٠٣٠، متعاونة مع اللجنة الإحصائية على اتخاذ مواقف إقليمية وتيسير التوافق العالمي على الإطار المعني. وهي تدعم أيضاً دولها الأعضاء في فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، والفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات لإحصاءات خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة.

٢٠ - كما تدعم اللجان الإقليمية على الصعيد الإقليمي تنسيق الإحصاءات والجهود المبذولة لتنمية القدرات الوطنية لتحسين عملية جمع البيانات والإحصاءات وتجهيزها والمقارنة بينها ونشرها واستخدامها في رسم السياسات القائمة على أدلة على الصعيد الوطني، وذلك بسبل منها العمل مع المؤتمرات الإقليمية في مجال الإحصاء وتوفير خدمات بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية لمعاهد الإحصاء الوطنية. علماً بأن هذه الإجراءات بالغة الأهمية لدعم الدول الأعضاء في تصديها لتحديات ثورة البيانات المتعلقة بخطة عام ٢٠٣٠.

٢١ - وقامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتنظيم مؤتمر رفيع المستوى، بناءً على طلب رؤساء الدول الإقليميين، لمناقشة ثورة البيانات في أفريقيا وما لها من تأثيرات على خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠. وقد أسفر المؤتمر الرفيع المستوى المعني بثورة البيانات، المعقود في أديس أبابا في آذار/مارس ٢٠١٥، عن توافق آراء أفريقيا على البيانات، الذي يشمل، فيما يشمل، مجموعة من المبادئ لتنفيذ ثورة البيانات، التي حُثَّ فيها على إقامة شراكة لجميع أوساط البيانات لإيجاد نُظُم إيكولوجية نابضة بالحياة قادرة على تقديم بيانات مصنّفة في الوقت المناسب للصالح العام وللتنمية الشاملة. وإضافة إلى توافق الآراء هذا، وعلى غرار سائر اللجان، قادت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عملية التنسيق بين البلدان الأفريقية في إعداد إطار المؤشرات العالمية المتعلقة بالأهداف. واللجنة، بصفتها أمانة اللجنة الإحصائية، تقوم بدور بارز في بناء القدرات الإحصائية للدول الأعضاء، وسوف تواصل دعمها لتعزيز النُظُم الإحصائية الوطنية. كما أنها تنشط في تقديم الدعم التقني إلى الدول الأعضاء في القارة في إعداد بيانات إحصائية قابلة للمقارنة عبر الزمان والمكان.

٢٢ - ويلاحظ أن التوطيد التدريجي للمؤتمر الإحصائي للأمريكتين التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، باعتباره المنتدى الرئيسي للنقاش والتنسيق بين المكاتب الإحصائية الوطنية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، قد أفاد في دعم العمليات والجهود العالمية المذكورة آنفاً، وفي نقل المساعدة التقنية للجنة وجهود تنمية القدرات إلى دولها الأعضاء. وسوف يتواصل ذلك مع قيام الدول الأعضاء بتنفيذ الخطة وإقامة آليات متابعة واستعراض التقدم المحرز. هذا، وقد وافقت اللجنة على العمل فيما يتعلق بمصادر البيانات غير التقليدية. علماً بأن هذا النوع من المشاركة في الشراكة العالمية لبيانات التنمية المستدامة يعبر عن نهج جديد فيما يخص البيانات والمؤشرات في سياق ثورة البيانات. وأخيراً، تعاونت اللجنة في عدة وثائق مشتركة بين الوكالات بشأن الفجوات المتبقية لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، وتعزز الاستفادة من الخبرة المكتسبة من الأهداف الإنمائية للألفية لمواصلة دعم الدول الأعضاء في متابعة واستعراض الأنشطة المبذولة في إطار أهداف التنمية المستدامة.

٢٣ - وعلاوةً على الانضمام إلى اللجان الإقليمية الأخرى، دعماً للعمليات والجهود المبذولة على الصعيد العالمي فيما يتعلق بالمؤشرات وبناء القدرات، عمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى تركيز جهودها على أربعة جوانب:

(أ) التقييمات الشاملة للنظم الإحصائية الوطنية، مع التركيز على الاستقصاءات، والتعدادات وسائر العمليات في المجالات المواضيعية، والبنية الأساسية التقنية، والأطر المؤسسية والقانونية والتنسيق بين معدي الإحصاءات الرسمية على الصعيد الوطني؛

(ب) مساعدة الدول الأعضاء في صياغة الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات دعماً لخطة عام ٢٠٣٠، على أن تؤخذ في الحسبان أيضاً الاحتياجات الخاصة للدول الهشة؛

(ج) إرشاد المكاتب الإحصائية الوطنية لاستخدام مصادر البيانات البديلة لتغطية الطلب الزائد والمتزايد على البيانات الإحصائية من جانب رسمي السياسات وغيرهم من طالبي الخدمات الإحصائية؛

(د) إسداء المشورة إلى النظم الإحصائية الوطنية بشأن وضع أطر وطنية لمؤشرات متابعة واستعراض الأهداف الإنمائية المتفق عليها وأولويات الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

٢٤ - وتعمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا على دعم رصد التقدم المحرز في إنجاز أهداف التنمية المستدامة في المنطقة ووضع قياسات للتنمية المستدامة بتبسيط العمل الإحصائي في المنطقة فيما يتعلق بتلك الأهداف؛ ووضع طرق ومعايير وإرشادات للارتقاء بجودة الإحصاءات وقابليتها للمقارنة ورصد الأهداف؛ وبناء القدرات على الإبلاغ عن المؤشرات الخاصة بالأهداف في المنطقة. كما تقوم على وجه الخصوص بوضع معايير وأدوات لتحديث إنتاج الإحصاءات وإيجاد أوجه كفاءة. بما يمكن المكاتب الإحصائية من تلبية الاحتياجات من المعلومات الجديدة والتصدي للتحدي المتمثل في الإبلاغ عن الأهداف. علماً بأن التقييمات العالمية للنظم الإحصائية الوطنية في بلدان تقع في جنوب شرق أوروبا، وأوروبا الشرقية، والقوقاز ووسط آسيا، تقدم تحليلاً معمقاً وشاملاً للقدرات المؤسسية والتنظيمية والتقنية للبلدان على إنتاج إحصاءات رسمية مقبولة دولياً. وتقدم تلك التقييمات توصيات تفصيلية للتنمية المستدامة للنظم الإحصائية الوطنية كما تعمل اللجنة مع الدول الأعضاء على بناء قدراتها على تطوير النظم الإحصائية التي تزيد كثيراً من معدل توافر بيانات مصنفة موثوقة وعالية الجودة تتاح في الوقت المناسب.

٢٥ - وبناءً على قاعدة البيانات الإحصائية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، فإن البلدان في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ تنتج أقل من ثلث مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وقد تم تحديد الفجوات والمجالات التي بحاجة إلى تحسين والمماثلة لتلك المبينة آنفاً. هذا، وقد قامت اللجنة المعنية بالإحصاءات التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في دورتها الرابعة، بتحديد الأولويات المتعلقة بمعالجة الآثار المترتبة على خطة عام ٢٠٣٠ فيما يتصل بالتنمية الإحصائية في المنطقة. وسوف تدعم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الدول الأعضاء في مجالات الالتزام السياسي، وبناء القدرات، وتبادل المعارف والتطوير المنهجي للإحصاءات العالمية. وهي تعمل أيضاً على إيجاد حلول لفجوات البيانات، واستغلال الشبكات والشراكات الحالية والمقبلة خير استغلال. كما أنشأت اللجنة فريق خبراء من الإحصائيين وخبراء الحد من مخاطر الكوارث من أجل وضع مجموعة أساسية متفق عليها إقليمياً من إحصاءات الكوارث، وإطار للإحصاءات المتعلقة بالكوارث.

باء - تعزيز وسائل التنفيذ دعماً لخطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة: الجهود والمنظورات الإقليمية

٢٦ - إضافة إلى دعم متابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠، تعمل اللجان الإقليمية على تعزيز قدرات دولها الأعضاء ووسائلها لتنفيذ التزاماتها بموجب خطة عام ٢٠٣٠.

تحديد مصادر مبتكرة للتمويل وتشجيعها

٢٧ - على نحو ما قرره خطة عمل أديس أبابا، تعمل اللجان الإقليمية على نشر خبرتها دعماً لحشد الموارد الوطنية للدول الأعضاء من أجل تمويل التنمية، مع مواصلة تحليل السياقات والعوامل الدولية والإقليمية المؤثرة في جهود الحشد هذه. وهي تعمل على تشجيع التعاون الإقليمي بوصفه وسيلة لتهيئة بيئة مواتية لحشد الموارد الوطنية بسبل منها عقد منتديات وحلقات دراسية إقليمية بشأن تمويل التنمية والتعاون الضريبي. كما شرعت في إجراء عمليات وتحليل متابعة واستعراض الالتزامات المقطوعة حتى الآن فيما يتعلق بتمويل خطة التنمية.

٢٨ - وعقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أول مشاورات إقليمية متابعة لخطة عمل أديس أبابا يومي ٣٠ و ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦ في إنشيون، جمهورية كوريا. وقد أكد المشاركون في المشاورة على أهمية المناظر الإقليمية والحاجة إلى تعزيز التعاون الإقليمي والشراكات في مجال تمويل التنمية. وأقرروا بالحاجة إلى إنشاء منتدى ضريبي إقليمي

جامع وتشاركي واسع القاعدة من أجل التنمية المستدامة. وطلب إلى اللجنة تقييم النهج المتبعة في تمويل البنية الأساسية في المنطقة، ودعم تبادل المعارف بشأن السياسات العامة والممارسات المتبعة في تمويل البنية الأساسية، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، واستغلال سياسات الإدماج المالي لدعم التنمية المستدامة. وكان من بين المسائل البالغة الأهمية التي نوقشت، الحاجة إلى تعزيز وتنمية أسواق رأس المال الوطنية والإقليمية لتلبية الاحتياجات التمويلية للاستثمار في مجال التنمية المستدامة في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. وفي سبيل التحضير للدورة السادسة للجنة وضع المرأة، قامت اللجنة أيضاً بتنظيم حلقة دراسية إقليمية عن التمويل التحويلي لتحقيق المساواة بين الجنسين بحلول عام ٢٠٣٠، عُقدت في يومي ١٨ و ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٦ في بانكوك، بمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد شددت التوصيات المنبثقة عن الحلقة الدراسية على ضرورة اتباع نهج شامل لتمويل خطة عام ٢٠٣٠ واستكشاف إمكانية وجود مصادر متنوعة للتمويل، بما في ذلك المصادر الجديدة والناشئة والطويلة الأجل، من أجل التمويل المستدام والعاقل. وجرى التأكيد بوجه خاص على مسألة نوع الجنس والضرائب. كما تعمل اللجنة على إيجاد آليات إقليمية لتجميع المخاطر، وبخاصة في البلدان الصغيرة، ونظم التأمين المعلمي التي تتيح فرصاً جديدة لمواجهة مخاطر الكوارث.

٢٩ - وقد استضافت اللجنة مشاورات إقليمية للعديد من الأطراف المعنية بشأن تمويل التنمية، عُقدت في آذار/مارس ٢٠١٥، عملت على تحديد مسائل إقليمية رئيسية، منها التدفقات المالية غير المشروعة، وتحقيق المزيد من المساواة، وسدّ الفجوات في مجال التنمية، وتأمين تمويل البنية الأساسية والإدماج الاجتماعي. وقد أكد المشاركون على أهمية المنظورات الجنسانية. وقد أفادت نتائج المشاورة في توفير مُدخل لأعمال التحضير للمؤتمر الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية، المعقود في تموز/يوليه ٢٠١٥. ونظراً لتأثير عبء الديون على التقدم الاقتصادي والاجتماعي لبلدان الكاريبي، اقترحت اللجنة مبادرة لتخفيف عبء الديون تشارك فيها مؤسسات ائتمانية متعددة الأطراف، وإنشاء صندوق كاريبي للصمود في مواجهة التحديات، والذي يمكن أن يديره مصرف التنمية الكاريبي، والذي تتمثل أهدافه الرئيسية في التصدي للكوارث الطبيعية، وتمويل قياسات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وتعزيز التنمية الاجتماعية.

٣٠ - وحسب تقديرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، فإن الآثار المالية العامة والاحتياجات من الموارد لتحقيق أهدافها الإنمائية وخطة التحول الأفريقية، سوف تكون كبيرة. فقد قُدّرت تكلفة الفجوة في مجال البنى الأساسية وحدها بحوالي ١٠٠ بليون دولار سنوياً، مع تكاليف

إضافية تخص تمويل أنشطة مواجهة تغيّر المناخ. ويؤكد بشدة على أهمية الوفورات الوطنية وإدخال تحسينات في مجال تحصيل الإيرادات العامة، والإيرادات المحتملة من مكافحة التدفقات المالية غير الشرعية وأهمية تدفقات رأس المال الخاص كمصادر لتمويل التنمية. ومن الحيوي أيضاً تحسين الحوكمة وتهيئة مناخ موات للاستثمار المحلي والأجنبي. وقد عملت اللجنة بنشاط على مدى السنوات الماضية للقيام بأعمال تحليلية في عدد من المجالات من أجل تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا عموماً، وأهداف التنمية المستدامة خصوصاً. وقامت اللجنة بدعم عمل وتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا، وأسهمت ببعض فصول التقرير وقدمت الدعم في مجال الاتصالات، والمشورة التقنية للفريق. كما دعمت جهود الدعوة والمتابعة فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير. علماً بأن الكثير من عمل اللجنة يستند إلى نتائج منتدى التنمية الأفريقي التاسع، المعقد في المغرب في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ بشأن موضوع "التمويل المبتكر للتحويل في أفريقيا"، والذي اعتمد فيه توافق آراء مراكش. وقد أوضح توافق الآراء الالتزامات الرئيسية تجاه التمويل المبتكر للتحويل في أفريقيا، وقدم إرشادات فيما يخص الدعم التقني من اللجنة للمشاورات الإقليمية التي كان من المقرر عقدها قبل المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في عام ٢٠١٥.

٣١ - وفي المنطقة العربية، تركّزت المناقشات المتعلقة بتمويل التنمية على أهمية تمويل الحاجة الملحة لإعادة تكوين الرصيد الرأسمالي في البلدان المتضررة من النزاعات. وكان من الشواغل الإقليمية الرئيسية تلك الفجوة المتسعة بين احتياجات تلبية الأهداف وبين المتاح من الأموال. وقد ساءت الحالة في المنطقة بسبب انتشار النزاعات، وتراجع المساعدة الإنمائية الرسمية من المانحين التقليديين، اللهم إلا استجابة لمواجهة بعض الأزمات، وتدهور الحالة المالية للمانحين الإقليميين الرئيسيين في بلدان مجلس التعاون الخليجي بسبب الهبوط الحاد في أسعار النفط. وكان من بين المصادر المبتكرة للتمويل، التي نوقشت من منظور إقليمي عربي: حشد الإيرادات عن طريق فرض ضرائب لصالح الفقراء؛ ومراقبة التهرب الضريبي والتحصيل الضريبي والتدفقات المالية غير المشروعة؛ وتسخير مصادر التمويل من القطاع الخاص بالتصدي لمخاطر الاستثمار في المنطقة؛ وتحديد مصادر جديدة للتمويل الدولي لمواجهة الحيز المالي المحدود في معظم بلدان المنطقة.

٣٢ - وتعمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا بنشاط على حشد موارد القطاع الخاص من أجل تنمية البنى الأساسية، وتوفير الخدمات العامة من خلال عملها في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وتعكف اللجنة، بمشاركة شركاء متعددين، على وضع معايير دولية وتوصيات لراسمي السياسات حول كيفية الاستفادة من الشراكات بين القطاعين العام

والخاص في القطاعات ذات الأهمية البالغة في دفع خطة عام ٢٠٣٠ قُدماً، بما في ذلك في مجالات المياه والصرف الصحي، والطاقة المتجددة، والمدن الذكية والمستدامة، والصحة. وقد استهدفت أنشطة اللجنة التصدي للفقوة المعرفية القائمة فيما يتعلق بالممارسات الجيدة، وتيسير تبادل الخبرات، كما حدث في منتداهما الدولي الأخير بشأن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من خلال شراكات فعّالة بين القطاعين العام والخاص تعطي الأولوية للناس. كما تدعم اللجنة جهود الدول الأعضاء للارتقاء بقدرتها على إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص. فلا يخفى أن قصور تلك القدرة يعوق قدرتها على إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص على نحو يحمي مصالح القطاع العام.

تعزيز العلم والتكنولوجيا والابتكار

٣٣ - تعمل اللجان الإقليمية على تعزيز المنابر الإقليمية للعلم والتكنولوجيا والابتكار الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية. وقد أسفرت جهودها عن نتائج ناجحة في عدة مجالات، منها وضع معايير للسياسات العامة لوصول الجميع إلى الخدمات الرقمية، ومشاركة الطلاب، وتجميع المواهب، وإقامة نُظُم للإنذار المبكر والصمود في مواجهة تغيّر المناخ، ووضع مؤشرات للعلم والتكنولوجيا والابتكار، وتجميع البيانات، وذلك في إطار جهود أوسع لبناء القدرات والتغيير الهيكلي.

٣٤ - ولا تزال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي هي الأمانة التقنية للمؤتمر المعني بالعلم والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، مما يعزز دورها بوصفها جهة التنسيق الإقليمية للتعاون في مجالات العلم والابتكار والتكنولوجيا. وفي هذا الصدد، فإن المؤتمر الوزاري الخامس المعني بمجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، الذي عُقد في مدينة المكسيك في آب/أغسطس ٢٠١٥، قد أسفر عن اعتماد الخطة الرقمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وهو ما يمثل مُدخلًا مهمًا للعملية العالمية لاستعراض النتائج وإعداد اتفاق جديد في إطار القمة العالمية لمجتمع المعلومات. واللجنة هي الأمانة التقنية لتلك العملية، إذ إن لها رؤساء هيئات، وجهات تنسيق وطنية وأفرقة عاملة في مختلف مجالات العمل المتعلقة باعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٣٥ - وقد أسهم الدعم المقدم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتطوير سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتحليل الاستراتيجي، في توحيد وصياغة السياسات مما كان له أثر كبير في المنطقة. فهو قد أثر بنجاح في العمليات الإقليمية من خلال المنشورات الدورية مع تحليلات معمّقة لسياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وأسهم في وضع مناهج خاصة بالشباب والابتكار في ٦ جامعات أفريقية، وإنشاء

مدرسة صيفية للابتكار، ومباشرة الأعمال الحرة في ١٧ جامعة أفريقية؛ وقامت اللجنة بدعم الدول الأعضاء في إنشاء أو تحديث آليات وطنية لاستراتيجيات وسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعراضها؛ وقادت الاستعراض الإقليمي للقمة العالمية لمجتمع المعلومات. وفي عام ٢٠١٦، طلب مؤتمر الوزراء الأفارقة للمالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية إلى اللجنة المساعدة في تنظيم استعراض إقليمي سنوي للقمة العالمية دعماً لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. كما عملت اللجنة بشأن قوانين نموذجية عن أمن الفضاء الإلكتروني، وشاركت مع الاتحاد الأفريقي في استضافة اجتماع رفيع المستوى بشأن سياسات التكنولوجيا الحيوية الزراعية، كما شاركت في استضافة منتدى العلوم لعام ٢٠١٦ في أديس أبابا، حضره ما يزيد على ٨٠٠ من رجال العلم والصناعة ورسمي السياسات بشأن مواضيع تتعلق بالبحوث الزراعية.

٣٦ - وتقوم اللجنة الاقتصادية لأوروبا بتيسير العمل مع منابر العلم والتكنولوجيا والابتكار، بتنفيذ برنامج لاستعراض الأداء في مجال الابتكار في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والنظر إلى العوامل الدافعة للابتكار، بما في ذلك تأثير السياسات العامة. ثم إن استعراضات البرامج، القائمة على تشخيص مشترك للتحديات المحددة، تقدم توصيات لتحسين الأداء في مجال الابتكار وتعزيز القدرة على الابتكار. وتقدم التعليقات على التوصيات في إطار حكومي دولي ييسر تبادل الخبرات. وشُرع في الدورة الثانية للاستعراضات في عام ٢٠١٦، مع توجي المواءمة على نحو أفضل مع أهداف التنمية المستدامة، واستكشاف ما يمكن للابتكار أن يقدمه من إسهامات للدفع قدماً بخطة عام ٢٠٣٠.

٣٧ - وتعنى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بمنابر العلم والتكنولوجيا والابتكار لتعزيز القدرات والموارد الإقليمية، ومشاركة الدول الأعضاء في مركز التكنولوجيا الذي مقره في عمان. وتقوم اللجنة، بالتنسيق مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التابعة للجامعة العربية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وغيرهما، بإعداد سجل للابتكار لتوحيد المؤشرات القابلة للقياس في الإقليم. وتقوم اللجنة، بالتنسيق مع البرنامج الإنمائي، بإعداد مؤشر عربي للابتكار، بهدف تعزيز البيانات اللازمة لاسترشاد السياسات والاستراتيجيات بالتعاون مع مؤسسات الدول الأعضاء وتقييم الفجوات التشريعية على نحو أفضل، وتطوير تكنولوجيات وطنية والمساهمة في تحقيق الأهداف ذات الصلة لخطة عام ٢٠٣٠، وسوف تتابع اللجنة هذا المؤشر. وتشارك اللجنة، مع لجان إقليمية أخرى، مشاركة نشطة في أعمال فرقة العمل المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة المعنية بالعلم

والتكنولوجيا والابتكار من أجل أهداف التنمية المستدامة، وتعبّر عن الأولويات الإقليمية لتعزيز الخبرة الدولية وأفضل الممارسات حيال التحديات الإقليمية، والمواءمة بين الجهود المبذولة في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار ودمج هذه الجهود من أجل التنمية المستدامة في المنطقة.

٣٨ - ولدى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مجال واسع للتعاون فيما يتعلق بمواضيع العلم والتكنولوجيا والابتكار، وبوجود بلدان متقدمة تكنولوجياً ولديها بحوث مهمة وحواظ استثمارية كبيرة، مقابل إمكانية قيام منابر إقليمية لتبادل المعارف تشجع ثقافة الابتكار في البلدان على كل مستويات التنمية. علماً بأن اللجنة المنشأة حديثاً والتابعة للجنة آسيا والمحيط الهادئ، والمعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعلم والتكنولوجيا والابتكار سوف تدعم العمل الإقليمي من أجل إنشاء منابر للعلم والتكنولوجيا والابتكار ونشرها، والمعرفة العملية بالسياسات، مع البدء بدراسة عن موضوع "تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار للتنمية الشاملة والمستدامة في آسيا والمحيط الهادئ" في أيار/مايو ٢٠١٦. وخلال الدورة الثالثة لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالتنمية المستدامة، سُلط الضوء على العلم والتكنولوجيا والابتكار باعتبارها ضرورية لإنجاز خطة عام ٢٠٣٠. وقد قامت اللجنة بالفعل بتعزيز التعاون العابر للحدود للحدّ من مخاطر الكوارث في آليات الإنذار المبكر المتعددة للإقليم فيما يتعلق بمخاطر التسونامي الساحلية والأعاصير المدارية. وبناءً على ذلك النجاح، سوف تواصل اللجنة تشجيع وتعزيز جهود بناء القدرات الإقليمية فيما يتعلق بفيضانات أحواض الأنهار والفيضانات الخاطفة وتفجّرات البحيرات، والانهيالات الأرضية. واللجنة ملتزمة بتعزيز أدائها المؤسسية القائمة لتسخير الانجازات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار في الإقليم للتصدي للتحديات التي تواجهها البلدان ذوات الاحتياجات الخاصة.

استغلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والشراكات الإقليمية

٣٩ - اللجان الإقليمية في خير وضع يمكنها من تيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب وطرائقه الثلاثية، إضافة إلى الشراكات الجامعة المتعددة الأطراف المعنية. وفي سياق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، فإن تعزيز الشراكات فيما بين بلدان الجنوب وعلى الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي يصبح أشد ضرورة. علماً بأن اللجان ملتزمة بالمساعدة على قيام شراكات أشمل وأكثر فاعلية من خلال التكامل الإقليمي، والآليات المؤسسية؛ والمشورة فيما يتعلق بالسياسات العامة، وتبادل المعلومات، وجهود بناء القدرات.

٤٠ - وتدعم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي عمليات متعددة للتكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، مما يساعد على صياغة رؤية مشتركة للدول الأعضاء في المنطقة والشركاء فيما بعد. فقد قدمت مساعدة تقنية إلى جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي في مواجهة الأزمة المالية الدولية وإعداد مؤشرات التكامل، وساعدت الفريق العامل المعني بالتكامل المالي لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية في مواجهة المفاوضات الإقليمية مع منطقة آسيا والمحيط الهادئ والصين، على الأخص. كما قامت اللجنة بتنظيم اجتماعات رفيعة المستوى بالاشتراك مع اتحاد أمم أمريكا الجنوبية وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وغيرهما من المؤسسات المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية، لمناقشة إدارة الموارد الطبيعية في سياق الغاية ٨-٤ من أهداف التنمية المستدامة، أي للتحسين التدريجي لكفاءة الموارد العالمية من حيث الاستهلاك والانتاج، مع السعي في الوقت نفسه إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي. وأخيراً تشارك اللجنة مؤسسات إقليمية أخرى في تقييم نتائج التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال التقارير والعروض والحلقات الدراسية بشأن مواضيع متنوعة، من قبيل سلاسل القيمة المضافة، والبنية الأساسية، وسياسات السلامة العامة، وتكنولوجيا المعلومات، والطاقة الكهربائية وما لاتفاقات التجارة الحرة من آثار على الصعيد الإقليمي. وتشمل الجهود التي تبذلها اللجنة عموماً في مجال تعزيز التكامل الإقليمي، استخدام قاعدة بيانات مؤشرات الكفاءة في استخدام الطاقة لتقديم تقييم لاتجاهات السياسات الوطنية والدولية القابلة للمقارنة ونتائجها في مجال الكفاءة في استخدام الطاقة. وهو مشروع ناجح، إذ إن حكومات ١٩ بلداً من بلدان أمريكا الجنوبية ومنطقة الكاريبي قد ضمت بالتدريج مشاركين جدداً في توافق الآراء والمنهجية المتبعة في قياس سياسات الكفاءة في استخدام الطاقة.

٤١ - وتقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بتعزيز المؤسسات القوية والإمكانية الضخمة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في آسيا، كما يتضح من إقامة منابر متعددة الأطراف، مثل مصرف التنمية الجديد، والمصرف الآسيوي للاستثمار في البنى الأساسية، ومبادرة الحزام والطريق، وصندوق طريق الحرير، وصندوق التعاون الصيني فيما بين بلدان الجنوب في مجال المناخ، الذي أعلن عنه حديثاً. علماً بأن التجارة والاستثمار والتكامل الاقتصادي فيما بين بلدان الجنوب هي موارد مهمة للنمو والتنمية المستدامة، وتعمل اللجنة بدأب على بناء القدرات على الصعيدين الإقليمي والوطني لدعم الدول الأعضاء في الاستفادة من الفرص السانحة للشراكة، وذلك من خلال مبادرات من قبيل الفريق التوجيهي الحكومي الدولي المؤقت المعني بتيسير التجارة اللاورقية العابرة للحدود، مما أدى إلى اعتماد اتفاق في آذار/مارس ٢٠١٦ للتجارة الإقليمية العابرة للحدود؛ والقيام

بعمليات أهلية للابتكار ونقل التكنولوجيا؛ ووضع معايير لحماية البيئة؛ ووضع أطر للملكية الفكرية. وتبذل اللجنة أيضاً جهوداً في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب للتصدي للفجوات في مجال القدرات فيما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث، وتنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ في المنطقة. وهناك مبادرة أخرى ناجحة للجنة تتمثل في منتدى شمال شرق آسيا للتعاون الإنمائي الذي يجتمع سنوياً منذ عام ٢٠١٤، والذي قرر في عام ٢٠١٥ التركيز على دور التعاون وطرائقه الثلاثية فيما بين بلدان الجنوب لاستكشاف تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة.

٤٢ - وتقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا معارف الخبراء والمشورة في مجال السياسات العامة إلى الدول الأعضاء، وتدعم إنشاء مرفق أفريقي للتعاون في مجال البحث يتولى بناء القدرات في مجال بحوث السياسات العامة بتيسير التعاون على نطاق الوكالات والبلدان بين راسمي السياسات على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي. كما تقوم اللجنة بتيسير قيام تعاون أقاليمي فعال مع سائر اللجان الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية دعماً للأنشطة الإنمائية، وتعزيز المساواة؛ والمحاسبات والإحصاءات الاقتصادية - البيئية؛ واستخدام تكنولوجيات الأجهزة المحمولة لجمع البيانات وصنع القرارات على نحو فعال؛ وتعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تقييم التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة، ومسار إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا). كما تعكف اللجنة على إعداد إتفاق شراكة مع المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا في إطار جهود التعاون الثلاثي لتعزيز المنافع الاقتصادية الأفريقية - العربية المتبادلة في مجالات من قبيل النمو الشامل والمستدام والتنمية الاجتماعية دعماً للتحول الهيكلي بما يتفق مع الأولويات الواردة في خطة عام ٢٠٦٣، والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، وخطة عام ٢٠٣٠.

٤٣ - ويتمثل عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مع المنظمات الإقليمية غير التابعة للأمم المتحدة في شراكتها مع جامعة الدول العربية وهيئاتها الفرعية. وتتعاون الجامعة العربية، من خلال مجالسها الوزارية، تعاوناً وثيقاً مع اللجنة على تحديد الأولويات الإقليمية، والإفصاح عن المواقف الإقليمية والتوعية بالمسائل والعمليات المتعلقة بخطة عام ٢٠٣٠. علماً بأن المنتدى العربي للتنمية المستدامة المعقود في عام ٢٠١٦، يعد مثلاً حديثاً على التعاون البناء مع الجامعة العربية. كما تعمل اللجنة مع منظمات أخرى غير تابعة للأمم المتحدة على

تعزيز التنمية المستدامة. وتشمل تلك المنظمات هيئات حكومية دولية من قبيل الهيئات الفرعية للجامعة العربية، ومجلس التعاون الخليجي ومنظمة التعاون الإسلامي، والمنظمات غير الحكومية، والمعاهد والمؤسسات البحثية الإقليمية. علماً بأن الشراكات الاستراتيجية التي أقامتها اللجنة مع تلك الكيانات تستهدف التأثير في سياسات التنمية، وتأثير مداخلات القيادات الفكرية، وبناء القدرات الإقليمية وتحقيق توافق إقليمي في الآراء حول المسائل الرئيسية، علاوة على تيسير تبادل الخبرات والحلول بين البلدان النامية سواء داخل المنطقة أو خارجها.

٤٤ - وتقوم اللجنة الاقتصادية لأوروبا، من خلال منتداهما للشراكات بين القطاعين العام والخاص ومركز التفوق الدولي للشراكة بين القطاعين العام والخاص التابع لها، بتقديم الخبرة اللازمة لإقامة ورعاية الشراكات المثمرة مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية. وتقوم شبكة مراكز الدعم المتخصصة بتيسير تبادل أفضل الممارسات، والترويج لأهداف خطة عام ٢٠٣٠، وذلك بالتركيز على تحديات التنمية "التي تعطي الأولوية للناس"، وتعمل بوصفها آلية متماسكة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

ترجمة النماذج الإقليمية إلى منافع عامة عالمية

٤٥ - قامت اللجان الإقليمية بإعداد أطر مبتكرة، ومعايير للقياس، وآليات للرصد أظهرت، علاوة على إفادة مناطق كل منها، إمكانية إيجاد حلول عالمية إذا تم تشكيلها على الصعيد العالمي ومواءمتها للاحتياجات الخاصة في سائر المناطق. وتستخدم تلك المبتكرات الإقليمية الناجحة في معالجة مشكلات من قبيل التدفقات المالية غير المشروعة وتغير المناخ، والكفاءة في استخدام الطاقة، والوصول إلى البيانات، والمسائل الصحية.

٤٦ - وتدعم اللجنة الاقتصادية لأوروبا المبادرات الرائدة في مجالات من قبيل معايير تيسير النقل والتجارة وحفظ البيئة وإدارتها. وقد اتفقت اللجنة الإحصائية تحديداً في دورها السابعة والأربعين على ضرورة تحسين إحصاءات تغير المناخ ووضع إطار عالمي لمؤشرات تغير المناخ قائم على توصية اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وسوف يقوم خبراء اللجنة الاقتصادية لأوروبا بالإسهام مباشرة في تحديد المؤشرات المتعلقة بتغير المناخ. كذلك، قامت اللجنة بتحديد أوجه التآزر المتعددة بين أهداف التنمية المستدامة واتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية، مشجعة بذلك الاستخدام المستدام كماً وكيفاً للموارد المائية. ويجدر بالذكر أن الاتفاقية المعنية بالحصول على المعلومات ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات والاحتكام إلى القضاء في المسائل البيئية، القائمة على المبدأ ١٠ من إعلان ريو

بشأن البيئة والتنمية، قد ساعدت في استلهاهم إعلان بشأن تطبيق المبدأ ١٠ في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.

٤٧ - ومع قيام اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي بتقديم المساعدة والتدريب بشأن كيفية استخدام البرامجيات لجمع البيانات ونشرها، فإنها قامت أيضاً بوضع منهجيات تحليلية محسّنة جديدة. ووفرت، تحديداً، للحكومات الدعم التقني والتدريب والتعاون في مجال البرامجيات على تحديث نُظُم تجهيز تعدادات السكان والمساكن. وقد اقتصرت مساعدتها في تحديث تلك النظم على أمريكا اللاتينية، علماً بأن العديد من البلدان الأفريقية يستخدم الآن البرامجيات لتحديث المعلومات المتعلقة بالسكان والمساكن على شبكة الانترنت. وتعمل اللجنة أيضاً مع برنامج الأغذية العالمي على وضع منهجية مبتكرة لتحليل مشكلات التغذية والتكاليف الاجتماعية والاقتصادية لسوء التغذية والوزن الزائد. وقد أدت هذه المنهجية إلى قيام شراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأغذية العالمي، تعمل مع اللجنة على اتخاذ المنهجية المستخدمة في الدراسة المتعلقة بتكلفة الجوع التي تُجرى حالياً في سبعة بلدان أفريقية.

٤٨ - وكانت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا هي أول من أدرك حجم التأثير السلبي للتدفقات المالية غير الشرعية على برامج التنمية، وتمويلها، وخطّة الحوكمة في أفريقيا. فقامت بتقديم المساعدة التقنية في مجال التدفقات المالية غير المشروعة إلى الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا خلال الاجتماع السنوي المشترك الرابع لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء الاقتصاد والتخطيط والتنمية الاقتصادية في عام ٢٠١١. وقد كانت جهود اللجنة مثمرة، إذ أسفرت عن تقرير قُدّم إلى جمعية الاتحاد الأفريقي في دورتها العادية الرابعة والعشرين في عام ٢٠١٥، ثم صدور إعلان خاص بشأن التدفقات المالية غير المشروعة أكد على الجهود التي تبذلها الحكومات الأفريقية للحدّ من تلك التدفقات. ويجري على نحو متزايد تعميم الوعي بأهمية مسألة التدفقات المالية غير المشروعة على الصعيد العالمي.

ثانياً - التطورات في مجالات منتقاة للتعاون الإقليمي والأقاليمي

ألف - مسائل إضافية في مجال السياسات العامة تعالجها اللجان الإقليمية في دوراتها الوزارية وسائر الاجتماعات الرفيعة المستوى

٤٩ - علاوة على الإسهامات والعمليات ذات العلاقة المباشرة بخطة عام ٢٠٣٠، تقوم اللجان الإقليمية بتطوير الجهود التعاونية وتعزيزها والمشاركة فيها فيما يتعلق بمختلف المسائل

الإقليمية المتصلة بالسياسات العامة. وقد أدت الأنشطة الرفيعة المستوى للجان إلى توفير دعم مباشر أو غير مباشر للأنماط المستدامة للإنتاج والاستهلاك، والإجراءات المتعلقة بتغيير المناخ، والمشورة الاستراتيجية بشأن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وإدماج غايات أهداف التنمية المستدامة في أطر الأولويات الوطنية والتوعية العامة بالتحديات المشتركة داخل مجموعات من البلدان النامية ذات الاحتياجات الخاصة.

٥٠ - وخلال الاجتماع الثاني للجنة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في عام ٢٠١٥، اعتمدت الدول الأعضاء استراتيجية اللجنة وخطة عملها بشأن خطة عام ٢٠٣٠، مضافة الصبغة الرسمية على التزام اللجنة بدعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وقد أنشئت وحدة تقنية لضمان التنسيق والتناسق فيما تقدمه اللجنة من دعم للدول الأعضاء. هذا، وسوف تقوم اللجنة بإعداد تقارير دورية عن الأنشطة التي تدعم إدماج أهداف التنمية المستدامة في خطط التنمية الوطنية؛ والإسهام في عمليات الرصد والمتابعة في المنطقة العربية؛ والمساعدة في إعداد تقارير المتابعة باستخدام البيانات الرسمية.

٥١ - كما تعاونت اللجنة مع الشركاء الاستراتيجيين - مثل الوكالة الفرنسية لإدارة البيئة والطاقة، والبرنامج الإنمائي، ومنظمة دول شرق الكاريبي، ومعهد الموارد العالمية، والدول الموقعة على إعلان تطبيق المبدأ ١٠ من الإعلان المتعلق بالبيئة والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي بشأن إعداد اتفاق إقليمي يدعم لجنة التفاوض وإعداد الصكوك الأولية. ويتجلى نجاح العملية في تزايد عدد الدول التي شاركت في توقيع الإعلان من ١٠ إلى ٢٠ دولة في غضون عامين اثنين، وفي الوعي والاهتمام العام المتزايد والمتمثل في الزيادة الكبيرة في المشاركة في الآليات العامة الإقليمية من ٢٠٠ مشارك في عام ٢٠١٣ إلى ٦٠٠ مشارك بنهاية عام ٢٠١٥. كما دعمت اللجنة عملية اتفاق باريس، فقامت بتنظيم اجتماعات غير رسمية، وتقليص الاختلافات الإقليمية، وتمكين أعضاء اللجنة الثلاثة والثلاثين من تقاسم ٢١ موقفاً مشتركاً خلال الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ، مما أسهم في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المفاوضات المتعلقة بتغيير المناخ والعمل فيما يتعلق بالهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة داخل المنطقة. وأخيراً، أسفرت الجهود التعاونية الإقليمية للجنة عن نتائج إيجابية وحققت تطلعات الشركاء والمناخين في تقديم الدعم والمساعدة التقنية لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. علماً بأن التقييم الذي أجري في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ لبرنامج من البرامج المتعددة

السنوات، قد أكد تأثير مبادرات اللجنة وفعاليتها في عمليات التعاون والمجالات المواضيعية المستهدفة^{(١)(٢)}.

٥٢ - وفي الدورة الثالثة لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالتنمية المستدامة، اقترحت الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ خريطة طريق إقليمية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا. وأُتفق على معايير للاسترشاد بها في إعداد خريطة الطريق، تتمثل تحديداً في ضرورة تعزيزها التعاون على الصعيد الإقليمي، والتأكيد بصورة خاصة على البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية وسائر البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، مع الحفاظ على الطابع العالمي لخطة عام ٢٠٣٠ ومراعاة اختلاف السياقات الوطنية؛ وأن تتمكن الدول الأعضاء بحلول عام ٢٠١٧ من تحديد المجالات ذات الأولوية والوسائل العملية للتنفيذ. وفيما يتعلق بآخر الجوانب المذكورة، فقد شرعت اللجنة بالفعل في إجراء تقييمات للاحتياجات وتحليلات للفجوات من خلال مشاورات لأطراف معنية متعددة. هذا، وقد قامت اللجنة المعنية بالتنمية الاجتماعية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في دورتها الرابعة، المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٦، بالتأكيد على أهمية تحقيق التكامل للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، مشيرة إلى المسائل ذات الأولوية المتعلقة بما يُتخذ من إجراءات، بما في ذلك دعم انتقال الشباب من مرحلة المدرسة إلى مرحلة العمل، والمساواة بين الجنسين، وحقوق كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز الروابط الإيجابية بين الهجرة والتنمية.

باء - تعزيز التناسق على الصعيد الإقليمي من خلال آليات التنسيق

٥٣ - سعت اللجان الإقليمية، من خلال آلياتها الإقليمية للتنسيق، إلى تعزيز التعاون وزيادة التنسيق وتناسق السياسات العامة بين كيانات الأمم المتحدة والبرامج الإنمائية على الصعيد الإقليمي. وتواصل آليات التنسيق الإقليمية التي كُلف بإنشائها المجلس الاقتصادي

(١) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ *Evaluación del Programa de Cooperación Técnica de la Agencia Española de Cooperación Internacional para el Desarrollo (AECID) y la Comisión Económica para América Latina y el Caribe (CEPAL) 2010-2012. Informe de evaluación* (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

(٢) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ *Review of the German Bilateral Technical Cooperation with the Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC). Final assessment report* (Santiago, January 2016).

والاجتماعي والتي تدعوها اللجان الإقليمية للاجتماع في جميع المناطق، إثبات دورها الحيوي في توفير جسر يربط بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية غير التابعة للأمم المتحدة، وتحقيق تناسق السياسات العامة ومواءمة الجهود المبذولة في المناطق. وتستخدم آليات التنسيق أيضاً نهجاً مميّزة ومبتكرة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز تبادل المعارف والخبرات بين المنظمات الأعضاء.

٥٤ - وتعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من خلال آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا على التوعية بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ومواءمة ومؤازرة الأهداف الإقليمية المشتركة فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وإنشاء برامج لبناء القدرات والمساعدة التقنية، وإجراء دراسات عن برامج التمويل والأمن الغذائي. وقد قامت اللجنة، تحديداً، بمواءمة مجموعات لآلية التنسيق مع النتائج الاستراتيجية لخطة عام ٢٠٣٠، عاكفة على تنسيق الخطة العشرية لبناء القدرات ووضع إطار إقليمي جامع للتعاون الإنمائي نتائج التوجّه. كما زادت اللجنة عدد البرامج المشتركة لبناء القدرات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في نطاق آلية التنسيق. كما أعدت دراسة عن جدوى إنشاء آلية للتمويل الذاتي للتكامل الإقليمي، وأعدت برنامجاً إقليمياً للأمن الغذائي يشمل ستة بلدان في شرق أفريقيا لتعميم نظم النقل الذكية في ممرات البنى الأساسية.

٥٥ - وقد اجتمعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وآلية التنسيق الإقليمية للمنطقة العربية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ في القاهرة للاتفاق على مسائل، منها مواءمة واعتماد خطة عام ٢٠٣٠، والهجرة والتشريد القسري. واتفقت الدول أعضاء آلية التنسيق على القيام بأنشطة منسقة لبناء القدرات ونشر المعارف بشأن مسائل من قبيل تعميم أهداف التنمية المستدامة في خطط التنمية والأطر المالية الوطنية، وتحسين المساعدة الإنسانية والتنمية الطويلة الأجل، والتصديّ للتحديات العابرة للحدود، وإعداد مؤشرات محلية لقياس تنفيذ تلك الأهداف. كما أصدرت آلية التنسيق تقرير حالة عن الهجرة الدولية في عام ٢٠١٥ لتعقّب أنماط الهجرة وإبراز التطورات في إدارة شؤون الهجرة. كما أنشأت آلية التنسيق فريقاً عاملاً معنياً بتغير المناخ وفريقاً عاملاً معنياً بخطة عام ٢٠٣٠ لتنسيق الجهود في مجال التنمية المستدامة، وتمويل التنمية، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وإنشاء قاعدة بيانات إقليمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة للمتابعة والتعقّب في المستقبل.

٥٦ - وتقوم اللجنة الاقتصادية لأوروبا وآلية التنسيق الإقليمية لأوروبا وآسيا الوسطى بربط ودمج الأنشطة المتصلة بأهداف التنمية المستدامة على كل من الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي والوطني. وقد زادت مؤخراً كثافة العمل داخل آلية التنسيق جنباً إلى جنب مع

عملية تشكيل الأهداف المتكاملة والمشاركة بين القطاعات. وتعمل الآلية تحديداً على اتخاذ وضع استراتيجي بوصفها مركزاً للجهود المشتركة الخاصة بتنفيذ الأهداف ومتابعتها والدعوة إليها وتحليلها، وبوصفها منبراً للاتلافات القائمة على قضايا محددة يُعنى بها الشركاء غير التابعين للأمم المتحدة. وخلال اجتماع عُقد في اسطنبول، تركيا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اغتنمت الآلية الفرصة للاتفاق على الإجراءات ذات الأولوية، بما فيها تعزيز النهج التحليلية المشتركة، وإقامة شراكات وتكثيف أنشطة الدعوة المشتركة، والترويج للطابع العالمي للسياسات وتعزيز الموارد، بما في ذلك حشد الموارد، وتعزيز القدرة على الرصد والاستعراض، وتكثيف التعاون بين اللجان الإقليمية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية.

٥٧ - وتعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على تعزيز السياسة الإقليمية والدولية وتناسق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال الأفرقة العاملة المواضيعية لآلية التنسيق الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ، وتحليل السياسات والعمل في مجال الدعوة، وتبادل المعلومات، والبرمجة المشتركة، ودعم الشركاء من خلال المواد التحليلية والمعارية والدعوية. وتعمل مجموعات المجتمع المدني، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ووكالات متخصصة أخرى بالتعاون مع الآلية على تعميم تنفيذ السياسات العامة. وتعمل الآلية تحديداً على نشر مجموعة أساسية من المؤشرات الجنسانية الإقليمية يسترشد بها أعضاؤها، وأصدرت تقريراً بعنوان "تقرير عام ٢٠١٥ عن الهجرة في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ: مساهمات المهاجرين في التنمية"، وهو تقرير عن اتجاهات الهجرة وأفضل الممارسات بشأن سياسات الهجرة، وحماية حقوق المهاجرين. وعلاوة على ذلك أنجزت الآلية تقريراً إقليمياً عن الشباب. وسعيًا إلى تعميم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، تعمل اللجنة على تغيير توجهات الأفرقة العاملة المواضيعية التي كان دافعها في السابق الأهداف الإنمائية للألفية بتوجيهها نحو دمج أهداف التنمية المستدامة في أطر السياسات الوطنية للحكومات في المنطقة.

٥٨ - وقد استفادت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي بجهود آلية التنسيق الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي في دعم الإعداد للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية بالجمع بين الوكالات والصناديق والبرامج وسائر الشركاء والأطراف المعنية. وقد اتفق المشاركون على أهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في المؤشرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة؛ وعلى الاحتياجات المالية التي تتجاوز المساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل العام؛ وعلى أهمية التعاون مع المستثمرين من القطاع الخاص. وعُقدت أيضاً

مداولات في إطار آلية التنسيق الإقليمية لدعم وتنسيق تنفيذ جهود المتابعة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة، ومناقشة وضع جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في المنطقة على الأمد الطويل.

جيم - تعزيز التعاون بين اللجان الإقليمية

٥٩ - منذ التقرير السابق، اجتمع الأمناء التنفيذيون للجان الإقليمية خمس مرات: مرتين في تموز/يوليه ٢٠١٥ على هامش حوارهم السنوي مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في نيويورك، وفي المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في أديس أبابا؛ ومرتين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ بمناسبة الاجتماع التنسيقي السنوي الذي استضافته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في بيروت، وعلى هامش قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، في نيويورك، ومرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ على هامش حوارهم السنوي مع اللجنة الثانية للجمعية العامة. وقد كانت تلك الاجتماعات ذات أهمية بالغة في اتخاذ مواقف منسقة واستجابات استراتيجية للمداولات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بسبل منها تقديم ورقات تؤكد على دور اللجان الإقليمية ومزاياها في دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا ومتابعتها واستعراضهما من قبل الدول. كما أفادت تلك الاجتماعات في تنسيق الجهود المشتركة للجان على هامش المؤتمرات العالمية.

٦٠ - وفي عام ٢٠١٦ تحول الأمناء التنفيذيون إلى طريقة للاجتماعات أكثر مرونة، من خلال التداول بالفيديو. وقد عُقدت بحلول نهاية أيار/مايو ٢٠١٦ أربعة مؤتمرات عن طريق التداول بالفيديو بشأن الاستجابات الجماعية للتطورات العالمية والتمثيل المنسق في الاجتماعات العالمية المتعلقة بمتابعة واستعراض أهداف التنمية المستدامة ووسائل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وقد شملت تلك المؤتمرات منتدى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تمويل التنمية، ومنتدى البنى الأساسية العالمي، واجتماعات رفيعة المستوى نظمها رئيس الجمعية العامة وأجزاء للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد جرت أثناء مؤتمرات التداول بالفيديو تلك مبادلات للمعلومات والخبرات في مجال دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ومتابعتها واستعراضها في المناطق، فضلاً عن مبادلات في مجال دعم العمليات العالمية الأخرى، من قبيل العمليات التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، المقرر عقده في كيتو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.